الامر الذي اعتبره عبد الناصر اهانة شخصية له ، اضافة الى احساسه بالمسؤولية الرسمية تجاه جنوده وحاجتهم للسلاح ، « ولم يعد بامكان عبد الناصر اخبار زائريه .. انه ليس على استعداد لتكرار خطأ اسرائيل في صرف ٦٠٪ من الميزانية على التسليح » (٥) . وحصل الانعطاف بعد غارة غزة ، فقال عبد الناصر كلمته الشهيرة : « سوف نعتمد على قوتنا الذاتية لا على مجلس الامن وقراراته ... واعطيت التعليمات لقادة القوات المسلحة بالرد على العدوان بالعدوان » (٦) .

لقد تمثلت السياسة الجديدة بتحولات في سياسة مصر ، على الصعيدين العربي والدولي ، وعلى صعيد مواجهة اسرائيل . فقد صعدت حكومة الثورة من حربها على الاحلاف . وردا على المحور الهاشمي ، والذي كان احد اطرافه (العراق) قد وقع معاهدة للدفاع المشترك مع تركيا ، عملت حكومة الثورة على تشكيل محور من مصر وسورية والسعودية . وعلى الرغم من هشاشة الاساس الذي يمكن ان يقوم عليه مثل هذا الحلف ، باعتبار ان العربية السعودية هي احد اطرافه ، فان هذا لا يلغي معنى محاولة مصر هذه لمواجهة الحلف الهاشمي عمليا .

تجسدت ، على الصعيد الدولي ، سياسة حكومة الثورة بصفقة الاسلحة التشيكية التي اعلن عنها عبد الناصر في خطبة له القاها يوم ٢٧ ايلول ١٩٥٥ ، والتي كانت « اهم خطبة على الاطلاق » .. و « .. احدثت اهم فرقعة في تاريخ المنطقة » (٧) . وتشير بعض المصادر الى ان « قرار عبد الناصر .. بترميم قواته قد اخذ خلال الليلة المضطربة التي قضاها بدون نوم ، ... ليلة الغارة .. وان طلب عبد الناصر لسلاح شرقي كان منذ يوم ١٨/٥/ ١٩٥٥ عندما فاتح السفير السوفيتي بمصر بهذا الموضوع » (٨) . وبقدر ما كانت الصفقة ذات صبغة عسكرية ، كانت ذات ابعاد سياسية أيضا ، فلاول مرة تقوم حكومة مصرية بخرق « عقدة العداء للشيوعية » ، وتقيم علاقات مباشرة مع دولة شيوعية . وبهذا كانت مصر تنهي مرحلة ارسال الوفود الباحثة ، بلا جدوى ، عن سلاح في الدول الغربية . وقد بررت صفقة الاسلحة تلك ، « لان مصر ادركت نيات اسرائيل العدوانية ولئلا تتكرر مأساة فلسطين » (٩) . وبهذا دخلت مصر في مجال دولي جديد ، وفتحت امامها افاقا عديدة ، وخرجت نهائيا من مدار الدول الغربية التي كانت تسعى لضمها الى الاحلاف الاستعمارية .

مقابل الانقلاب في سياسة مصر الدولية والعربية ، لم يطرأ تبدل جوهري في سياستها المحلية ، سواء على صعيد مصر او على صعيد قطاع غزة .